سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٦) ٢٠١٣/٥/١٣

التورط الإيراني في سوريا

علي الشيخ منصور

يبرر السيد حسن نصرالله مشاركة عناصر من حزبه في القتال بريف القصير، لأنهم يقومون «بالدفاع» عن شيعة لبنانيين يعيشون في بعض المزارع أو القرى التابعة لمدينة القصير، وهو غير صادق في ما يذهب إليه، فمدينة القصير يعيش فيها خليط من السنة والمسيحيين والعلويين والشيعة، وكذلك الأمر في ريفها، ولم يحدث أي إشكال أو توتر بين هذا الخليط السكاني طيلة السنوات السابقة، وحتى بعد إندلاع الثورة السورية، لم يتوتر العيش المشترك بينهم قبل دخول عناصر حزب الله إلى المنطقة.

لكن حتى مع افتراض وجود تلك الإشكالية، فهي قضية سورية يمكن للنظام الذي جاء حزب الله يدافع عنه أن يحلها، وأي تدخل خارجي هو اعتداء على سيادة الدولة، مما يفترض بالحكومة السورية أن تمنعه بكل الوسائل.

ويستطيع السيد نصر الله أن يدعي بأن عناصره في ريف دمشق يدافعون عن مرقد السيدة زينب، الذي تتواجد في كل القرى المحيطة به كتائب للجيش الحر منذ أشهر، بل وبعض تشكيلات للنصرة، دون أن يتعرض أحد لذلك المرقد، أو لأي من المقدسات الدينية، وإن صدقنا نصر الله فيما يدعية، فلم يُخبرنا سبب قتاله في شمال سوريا أو في درعا حيث يحمل مقاتلوه جوازات سفر إلى الجنة.

السيد نصر الله وأسياده من ملالي طهران يُدركون أن استمرار النظام بات مستحيلاً، وأنهم بعد أن راهنوا عليه بكل رصيد المقاومة والممانعة الذي جنوه منذ تحرير الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ وحتى حرب تموز ٢٠٠٦، أهدر كاملاً على التراب السوري، ولم يعد أمامهم إلا خيار المضي حتى أسوأ الاحتمالات، إنقاذ ما يمكن إنقاذه من قوس الممانعة الذي تهشم أو كاد بسقوط الأسد، أي الإبقاء على جزء من دويلة طائفية يحلمون بها، وتمتد من البقاع اللبناني عبر القصير إلى الساحل السوري، لذلك أخبر الأسد بعض زواره البنانيين منذ الشهر الماضي أن قواته تخوض «معركة أساسية» في القصير، التي هاجر أغلب سكانها هربا من القصف والقذائف اليومية، ولم يبق فيها أكثر من ٢٥ الف نسمة، محاصرون من كل الجهات.

على هذه الخلفية يمكن فهم الكثير من عنف النظام الراهن في القصير، ومن عنف ووحشية حزب الله الذين يُقاتلون على ذلك الأمل الأخير، في تجسير قوس الممانعة الشيعي، بين طهران والمالكي وصولاً إلى شريان سوري يمد حزب الله اللبناني بإمكانية البقاء، حتى لو تطلب الأمر تطهير عرقي/ طائفي، تتوضح ملامحه مؤخراً في بعض مدن وقرى الساحل السوري، في سلمى والحفة من ريف اللاذقية، وفي بانياس وقرى البيضا ورأس النبع في طرطوس، وفي مدين القصير بشكل خاص، حيث طلب النظام من سكان المنطقة مغادرة بيوتهم، ليتسنى لقوات النظام وشبيحته الإستيلاء عليها، وتطهيرها ممن بقي فيها، هذا التطهير العرقي/ الطائفي حاول آيات الله إخفاءه بداية تحت ذريعة السياحة الدينية، وتالياً تحت ذريعة الدفاع عن الشيعة المتواجدين في سوريا، لكنهم الآن باتوا يتحركون خارج إطار الذرائع، فالسيد نصر الله قالها صراحة: أن أصدقاء الأسد «لن يسمحوا بأن تسقط سوريا في يد أميركا أو إسرائيل، أو الجماعات التكفيرية». لأن سقوط نظام الأسد يمثل بداية النهاية الحتمية لحزب الله اللبناني، ولأيديولوجية المقاومة والممانعة الكاذبة.

الافتتاحية

الجولان في حسابات الممانعة

سامي شيحان

لم نكن بحاجة لسماع العبارة الباهتة بأن «دمشق سترد على العدوان الاسرائيلي، لكنها ستختار التوقيت للقيام بذلك»، لنُدرك عجز النظام السوري، الذي يسعى لمداراة عجزه بالتلميح أنه سيفتح جبهة الجولان أمام المقاومتين الفلسطينية واللبنانية، حيث أشفعه لاحقاً بتسريب لصحيفة «الأخبار» اللبنانية المقربة من النظام السوري ومن حزب الله، نقلاً عن زوار لبنانيين للأسد أنه يريد «فتح باب المقاومة» في بلاده وتحويل «سوريا كلها إلى دولة مقاومة» على غرار حزب الله.

هذه التسريبات تؤكد عجز النظام من جهة، وتؤكد أيضا ما كان يتردد باستمرار أن هذا النظام ضَمِنَ أمن الحدود الإسرائيلية خلال أربعين عاماً سابقة، عندما أغلق حدود الجولان في وجه المقاومة، وليس التلويح بفتحها أكثر من جعجعة بلا طحين، خاصة وأننا ندرك سلفاً أنه فقد السيطرة على تلك الحدود، بعد أن سحب فرقتين عسكريتين من الجولان كي يتمكن من قمع الثورة التي باتت تهدد عاصمته دمشق.

سيد المقاومة والممانعة حسن نصر الله، وبعد أيام من تصريحه أن «لسوريا أصدقاء في المنطقة والعالم لن يسمحوا لها بأن تسقط»، لجأ إلى خفضّ التوقعات بالقول أن الرد السوري على أي عدوان إسرائيلي سيكون رداً استراتيجيا من شقين: الأول يتمثل في تزويد حزب الله بأسلحة حديثة متطورة، والثاني فتح جبهة الجولان أمام المقاومة الشعبية السورية، أي أن المسألة مؤجلة إلى عدوان قادم، دون أوهام حول الرد، فمن أغلق تلك الحدود لأربعة عقود سابقة لن يجرؤ على فتحها الآن، والجولان في حسابات النظام السوري وجبهة الممانعة والتصدي ليس أكثر من ورقة مساومة وليس أرضاً محتلة تتطلب التحرير.

ومن يريد أن يحرر أرضه المحتلة عليه أن يتصالح أولاً مع شعبه، وأن يكف عن قتله.

زاوية أخرى لفهم الغارات الإسرائيلية

جمال حمود

شغلت الهجمات الجوية والصاروخية الإسرائيلية، على مراكز استراتيجية للنظام، اهتمام المحللين والسياسيين، والخبراء العسكريين.

البعض من المتساوقين مع دعاية النظام، اعتبرها دعما إسرائيليا للثورة والمعارضة، لتأكيد مقولتهم «الممانعة والمقاومة». لكن المحللين الموضوعيين، لم يعطوا هذه «البروبوغندا» أي اهتمام. فقط النظام وعملائه، حاولوا ترويج تلك الدعاية. ولعلهم في هذا يكشفون عكس ما ادعوه، إذ كانت النتيجة السياسية المباشرة، للغارات، ولو بشكل مؤقت، أن وضعت قوى الثورة والمعارضة، في موقع الالتباس، وهو ما استفاد منه النظام، خاصة وأن بعض المعارضين، صرّح بكلمات غير مقبولة ولا هي صائبة، بدا منها وكأن إسرائيل خدمت الثورة بالغارات التي شنتها.

وتساؤل بسيط يكفي في هذه العجالة، للرد على أبواق النظام، في مسالة الدعم العسكري الإسرائيلي للثورة في ماقام به. هل المواقع التي استهدفتها الغارات، كانت منطلقا للنيران ضد الجيش الحر؟. اليست قواعد السكود في القطيفة، ومطارات جيش النظام هي الخطر الذي يهدد الثوار؟ وكان أجدر باسرائيل أن تقصفها، أو قوات حزب الله وآلة النظام في محيط حمص ومدينة القصير؟.

حقيقة الأمر من الناحية الاستراتيجية، أن إسرائيل استهدفت في غاراتها تزايد النفوذ الإيراني في سوريا، لوجستيا وتسليحا، وتحصيل حاصل، حزب الله، ليس باعتبارهما أعداء للثورة السورية، انما بصفتهما في موقع التنافس مع إسرائيل ،على الدور في شرق المتوسط. وهو ما يفسر الضوء الأخضر الأميركي، من أوباما لنتنياهو للقيام بهذه العملية، وربما عمليات أخرى لاحقة. في الوقت الذي لازال أوباما يتأتئ، ويناور، متجنبا القيام بأي دعم تسليحي للجيش الحر، باستخدام شتى الذرائع.

وبكل وقاحة، اكتفت إيران بنفي أن تكون الأسلحة التي تم تدميرها عائدة لها، ولنقلها لحزب الله. مما يظهر أن كل التبجحات والعنتريات الإيرانية- الحزب اللهية، عن عدم تركهما سوريا تتعرض للخطر، إنما يقصدون بها خطر الثورة، وهم لم يقصروا أبدا في هذا الأمر، ومنذ بداية الثورة في سوريا.

ولم تتردد إسرائيل في التأكيد، أنها لا مشكلة لها مع نظام بشار، فقط مشكلتها مع التغلغل الإيراني في سوريا، موضحة أن الصواريخ والأسلحة التي استهدفتها في الغارة، كانت معدّة للنقل إلى لبنان، لتكون بيد حزب الله.

هذا التسويغ الإسرائيلي، يلقى آذانا صاغية له في أوساط الدول الكبرى، ولا يلقى اهتماما من الثورة في سوريا. لكن قيام النظام بالرد على «إسرائيل» في المدن السورية، والمخيمات الفلسطينية، يظهر سفاهة «حلف الممانعة والمقاومة»، الذي يعجز عن رفع رأسه بوجه إسرائيل، ويضرب الشعب السوري.

ثمة ادعاء هزيل، أن انشغال جيش النظام بمعارك داخلية،

هو الذي أحبط قدرته على الرد. وماذا عن الهجمات الإسرائيلية، قبل العام ٢٠١١؟.

فمشكلة «الممانعين المقاومين» هي مع الشعب السوري أولا وآخرا، طالما أن هدف النظام الحفاظ على سلطته، ومصالحه، وربما ما تبقى منه فقط.

حتى روسيا حليفة النظام، اكتفت بابداء القلق فقط، واستمرت في شن هجومها على الثورة، واتهام المعارضة بالإرهاب، بل والقول :إن انتصار المعارضة يعرض سوريا للتفكك، بما يعني التزامهم ببقاء النظام، وإمداده بكل الأسلحة، والمواقف الحامية له.

ومن يفكر قليلا، سيجد في الغارات الإسرائيلية، مدخلا للنظام نحو المزيد من الوحشية ضد الشعب، مقابل إرسال خطابات الاطمئنان لإسرائيل، التي بدورها طمأنته، أن لا مشكلة لديها معه.

النظام يهرب الى الورقة الفلسطينية؟

نبيل حيفاوي

تفتق عقل النظام، بعد الغارات الإسرائيلية المتتالية، على مواقع استراتيجية لمخزونه من السلاح النوعي، عن «رد حاسم» على تلك الهجمات، فهرب إلى الورقة الفلسطينية، بإعلانه السماح للفصائل الفلسطينية، بمباشرة العمل المسلح من الجولان.

وتلقت الأوساط السياسية العربية والعالمية، وأبناء الشعب الفلسطيني، هذا القرار، بالهزء والاستهجان، ولأسباب مختلفة.

أهم طرف معني «بهذا السماح»، هو الشعب الفلسطيني عموما، وفي المخيمات الفلسطينية المنتشرة في سوريا، بشكل خاص، فالحصار إلى جانب القصف اليومي، لمخيمات دمشق ودرعا، هو السائد في العلاقة بين الفلسطينيين والنظام في هذه الفترة. كيف يتواقح النظام بإعلانه وكأن الشعب الفلسطيني يمتلك حريته، ويعيش بظروف اعتيادية وطبيعية، فحتى والقصف الإسرائيلي يدك مراكز السلاح التابعة للنظام، كانت مدفعيته تدك مخيمات اليرموك وخان الشيح والسبينة والحسينية، وسواهم، وتمنع الدخول والخروج من المخيم وإليه.

ويعود الفلسطيني إلى ذاكرته القريبة (ايار وحزيران٢٠١١)، حين زج النظام، بمئات الشباب الفلسطيني والسوري، بما أطلق عليه «الزحف السلمي إلى الجولان»، بعد أن كان يمنع، حتى «ذبابة» من الوصول إلى «الشبك» الحدودي.

وكانت النتيجة عشرين شهيدا في أرض الجولان، وخمسة عشر آخرين على يد عصابات «جبريل» العميلة للنظام، بعد التشييع لشهداء الجولان، وقيام المشيعين بالتظاهر ضد عصابات جبريل والنظام السوري.

كانت هذه التجربة المريرة، درسا لاينسى، تعلمه الفلسطينيون، وفهموا أن الهدف من كل ماقام به النظام وعملائه، هو محاولة للتشويش على الثورة في سوريا، واستخدام المسيرة للظهوربموقف «وطني وقومي»، للإيحاء بصحة ادعاءاته عن مؤامرة «صهيونية امبريالية» تستهدف الممانعة والمقاومة . على خلفية هذا الدرس، كانت السخرية لسان حال الفلسطينيين، حين سمعوا عن سماح النظام للفصائل بالتوجه إلى الجولان. أما «الفصائل»، فهي وإن كانت عاجزة عن الرد الصريح على هذه الدعوة بالرفض، فهي بالأساس، عاجزة، حتى لو أرادت تنفيذ القرار الذي اتخذه النظام.

وليس بمستطاعها حشد العنصر البشري، وموجودها من «المقاتلين»، مترهل، ولا يمتلك أي لياقة عسكرية. وإن فتحت الفصائل باب التطوع لجيل جديد، مستغلة ظروف العوز المادي، فهي ستدفع بهؤلاء، إلى «الموت المجاني»، دون أدنى تأثير على القوات الإسرائيلية في الجولان.

أما الغرض الخبيث والأخطر، في فتح الجولان أمام «الفصائل» لتقاتل إسرائيل!!، فهو خلط الأوراق الميدانية، وجعل المواجهة مع الجيش الحر في المناطق المحررة هناك، ملقاة على عاتق «الفلسطينيين»، بما يسببه ذلك من تعقيد جديد، يخدم النظام، ويضعف الثورة، معنويا على الأقل.

غير أن المؤشرات في الوسط الفلسطيني، تشير إلى صعوبة تلبية الفصائل لتلك المهمة، ولأسباب كثيرة ومعقدة. لكنه من غير المستبعد، أن يقوم النظام بدمج عدد من عناصره، مع جماعة جبريل، وتحريكهم إلى الجولان، ليصطدموا بمقاتلي الجيش الحر، ولتخرج أبواق النظام باتهامه بمنع الفلسطينيين من «القتال» ضد إسرائيل. ولوضع الجيش الحر في مأزق، فهو إن سمح لهم الدخول إلى المناطق المحررة، سيلعبون دور «حصان طروادة» للنظام، وان منعهم سيتهم بانه يخدم «العدو الصهيوني».

ولذلك فمن واجب الفلسطينيين، الغيورين على دماء أبنائهم، والواعين لقضيتهم، والمتضامنين مع حرية الشعب السوري، أن يتداركوا ما يعدُّ لهم من شرك قاتل، ومن تحويلهم الى أداة لنظام طالما قمعهم، وتآمر على قضيتهم، منذ ١٩٧٠، عندما قبض على السلطة في سوريا. وكلنا ثقة بأن الشعب الفلسطيني لن يسمح للفصائل الساقطة والمتاجرة بدمائه، أن تنفذ هذه اللعبة القذرة.

حرية – العدد (٣٦) ٢٠١٣/٥/١٣

صحفيو الثورة السورية بين القتل والعمل السري

نعيم نصار

مرت ذكرى اليوم العالمي للصحافة في الثالث من أيار هذا العام، وشلال الدم السوري مستمر منذ ٢٦ شهراً، أمام مرأى العالم أجمع أنظمة وشعوباً ومنظمات، ومازال الصحفيون العاملون مع الثورة يدفعون أثماناً غالية تصل حتى حدود القتل.

عدد من القنوات الإخبارية العربية التي تقف في صف الثورة السورية عرضت تقارير صادرة عن منظمات صحفية وحقوقية تتحدث عن أعداد الصحفيين الذين قتلتهم قوات النظام منذ بداية الثورة، حيث وصل العدد إلى ٨١ صحفي حسب منظمة (مراسلون بلا حدود) يتوزعون بين ٢٣ صحفياً محترفاً و٥٨ صحفياً مواطناً، حيث ازدهر عمل المواطنين الصحفيين الذين يزودون وسائل إعلام عالمية بالأخبار والصور وأشرطة الفيديو، وذلك بسبب صعوبة دخول سوريا بالنسبة للصحفيين الأجانب، ومن يريد الدخول من هؤلاء الصحفيين إلى سوريا، عليه المرور بطرق غير مشروعة، وتفادي المعابر التي لاتزال تسيطر عليها قوات النظام، وذلك بسبب امتناع السلطات عن إعطاء تأشيرات دخول لهم، فينتقلون في المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار.

كما اعتبرت منظمة العفو الدولية الإعتداءات الواقعة على الصحفيين في سوريا من قبل النظام وشبيحته بمثابة جرائم حرب، هذه الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة من قبل قوات النظام تجعل من سوريا بلداً شديد الخطورة على الصحفيين العاملين فيه، في حين رأت أن الصحفيين ليسوا المدنيين الوحيدين المهددين في سوريا، ويتساءل المراقبون كم من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية يجب أ ترتكب من قبل نظام الأسد، قبل أن يتحرك المجتمع الدو ويحيل تلك الانتهاكات إلى مدعي الجنائية الدولية للتحق فيها؟

التقارير السابقة لا يمكن أن يتم ذكرها من قبل وسا إعلام النظام حيث تكتفي هذه الأخيرة بنقل الأخبار ك يصوغها المطبخ الأمني السوري فالشعب الثائر (إرهاب وأفراده إرهابيين)، وتتابع هذه الوسائل رواية النظام ع (العصابات الإرهابية)، حيث يعيش الصحفيون المناصرو للثورة العاملين حتى الآن في قلب المؤسسات الإعلامية . مرحلة صمت مطبق خشية الاعتقال أو التصفية، بين يتابع شبّيحة النظام أسطوانتهم المشروخة مرددين ما يتا عليهم من تعليمات من مطبخ أجهزة المخابرات السور دون نسيان اصطفافهم الكامل مع النظام.

صحيفة حكومية نشرت يوم الأحد ٥-٥-٢٠١٣ ما أخذت مساحة صفحة كاملة، حملت عنواناً إنشائياً ه (الحقيقة بالدم، عشرات الإعلاميين بين شهيد ومفقو ومخطوف ومصاب) اعتمدت فيها على قائمة جهز اتحاد الصحفيين المبتلع كلياً من قبل النظام السور الاستبدادي، تضم أسماء ٤٧ اسم من العاملين في عد من مؤسسات الإعلام الرسمية وغير الرسمية وصفته بالشهداء ومخطوفي الإعلام السوري الوطني.

طبعاً نحن نحمّل النظام الذي بدأ بإطلاق النار على المتظاهرين والإعلاميين منذ الساعات الأولى في الثورة المسؤولية الكاملة عن كل الجرائم التي قام بها أو تسبب بها تجاه الإعلاميين وغير الاعلاميين، وهو الذي لم يسمح حتى الآن لأية وسيلة إعلامية موضوعية بالعمل في سوريا، ونطالب بضرورة توفير الحماية للإعلاميين في مختلف المناطق، ونرى ضرورة تحييدهم عن كل أشكال العنف، فرغم غياب الحيادية عند إعلاميي النظام وحلفائه، فإننا نرى ضرورة الرد على هذا الإعلام الكاذب بآخر صادق، وهذا مايفعله الصحفيون الواقفون في صف الصورة.

نعود للقائمة التي اعتمدتها الصحيفة الحكومية، وفيها نرى مباشرة الكذب العاري ومعه البلاغة الإنشائية الفارغة التي يبرع فيها صحفيو النظام، حيث يظهر هذا الكذب في إغفال كامل المعلومات الصحيحة التي يعرفها القاصي والداني، فمثلاً (الصحفي ناجي أسعد) الذي قتل وهو في طريقه إلى بيته في المخيم وليس كما ادعت الصحيفة (في طريقه إلى جريدة تشرين)، وكان يعرف حجم المخاطر التي تنتظره في الطريق، لكنه أصر على الذهاب لبيته في المخيم، فتم قتله قنصاً ومن المرجح أن تكون قناصة النظام قد قتلته، وعلى الأغلب لم يستهدف لأنه إعلامي، كما أنه كان متقاعداً من الخدمة ومنذ مدة تجاوزت العام، وكان مشرفاً على صفحة (منبر تشرين الحر) بعد تقاعده، وهي في الحقيقة من أردأ الصفحات مهنيا وأخلاقيا، لأنها مفتوحة فقط أمام الأسماء التشبيحية التي تشجع النظام على القتل وتبرر له كل ما يفعل، ومن هذه الأسماء (أحمد دويب أحمد) المعروف بتاريخه الحزبي والأمني.

حسناً لنتابع الكذب ودرجاته الغير نهائية، تقول الصحيفة

أن هناك شهيداً آخر اسمه (ماجد الشيخ علي)، وهو فعلاً كان يعمل مخرجاً في الصحيفة التي نشرت هذه المادة، لكن الذي لم تقله الصحيفة أن (الشيخ علي) قتل أثناء خدمته الإلزامية وذلك في اشتباك بين الجيش الحر وقوات النظام، وصاغت الصحيفة خبر مقتله بقولها: (وهاهي تقدم الشهيد البطل ماجد الشيخ علي الذي استشهد أثناء تأديته واجبه الوطني في مدينة النبك بريف دمشق بتاريخ ٣٠-١٢-٢٠١٢)، لاحظوا مدى المراوغة والكذب في الخبر، إذا قتل الشيخ علي وهو عسكري يقوم بخدمته الإلزامية، وليس لأنه صحفي، وهذا ما لم تقله تلك الصحيفة.

اتحاد الصحفيين لم يذكر الشهيد (مصعب العودة الله) في قائمته، وتم استبعاد ذكر اسمه تماماً، المحرر الرياضي في صحيفة تشرين والذي اغتالته قوات النظام في منزله في نهر عيشه منذ حوالي العام، وكانت قد استهدفته قبل ذلك بشهر لكنها أصابته في رجله في المرة الأولى، وأكملت جريمتها باغتياله من خلال طلقة في الرأس داخل منزله، الصحيفة إياها لم تتجرأ حتى على ذكر خبر اغتيال مصعب في ذلك اليوم، لابل روّج شبيحة النظام لرواية الأمن بأن بيت مصعب كان مليئاً بالأسلحة، وهو الذي تعود على إهداء الورود للناس. بينما رثته قناة العربية والجزيرة التين تصفهما قنوات النظام (بالشريكة في سفك الدم السوري) وعلى مدار يومين كاملين شارحتين عمله الإعلامي السري مع الثورة والتقارير التي كان يرسلها.

الإعلامي (شكري أبو البرغل) تم قنصه من قبل قوات النظام وهو يقف على شرفة بيته في داريا، وهو يراقب مظاهرة شعبية، ونسب التقرير اغتيال أبو البرغل إلى (العصابات الإرهابية المسلحة) بينما يعرف معظم زملائه أن الحقيقة هي عكس ما ورد في هذا التقرير، الذي اعتمد في توصيفه على الرواية الأمنية، لأن النظام السوري يكتفي بما تقوله أجهزة أمنه التي تستبيح العباد والبلاد.

ما سبق يؤشر على العقل الأمني الذي يقود الإعلام السوري، والنظرة الأخلاقية الوطنية تقتضي القول بأن كل مايقتل على أرض سوريا من السوريين بسبب العنف الذي يمارسه النظام هم شهداء، لأن النظام أجبر الجميع، بمن فيهم جنوده على ممارسة القتل، وتقضي الوطنية الدفاع عن الإعلاميين أينما كان موقعهم.

لذلك نذكر بان إعلاميين وفنيين عاملين في وسائل إعلام النظام يناصرون الثورة السورية وبعضهم يعمل بالسر مهنياً لمساندتها. ونضيف أن الانشقاقات الإعلامية التي قام بها عدد من الصحفيين السوريين، أمثال إياد عيسى وهاني الملاذي وعلا عباس وتوفيق حلاق وفرحان مطر وغيرهم، يقابلها انشقاقات صامتة يقوم بها إعلاميون سوريون من خلال الإصرار على كتابة مواد إعلامية جيدة داخل وسائل إعلام النظام وعدم الانجرار للكتابة ضد الثورة ضمن قناعة هؤلاء أن هذه المؤسسات هي للبلد وليست لبيت الأسد.

في النهاية نردد مع الراحل ممدوح عدون بأن الإعلام السوري يكذب حتى في درجات الحرارة.

ومازال شبيّحته المعروفين بالاسم يكذبون حتى تاريخه.

تقرير حول انتشار مرض (اللشمانيا) في بلدة تسيل بدرعا

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
٩/ أيار/ ٢٠١٣

مرض اللشمانيا: أوكما يُطلق عليه «حبة حلب أو الكلازار، أو حبة الشرق، أو الحبة المدارية» ينتشر من جراء لسعة ذبابة صغيرة جداً يصعب رؤيتها بالعين المجردة، تُسمى «ذبابة الرمل أو ذبابة الفاصدة» وهي الذبابة التي تحمل «الطفيلي» المسبب للمرض، وهو مرض يسبب «تقرحات جلدية» تشوه الجلد إذا لم تتم معالجته، وقد يُحدث إصابات داخلية أخطر، تصاب الذبابة بالعدوى عندما تلسع حيواناً مصاباً باللشمانيا كالقوارض أو الكلاب، وهكذا تنشر الذبابة المرض عند لسعها البشر أو الحيوانات الأخرى، كما ينتقل المرض عن طريق نقل الدم أو عند استخدام الإبرة الطبية الملّوثة.

بلدة تسيل، محافظة درعا

تقع بلدة تسيل في الشمال الغربي لمدينة درعا وتبعد حوالي ٣٧ كيلو متراً عنها، يبلغ عدد سكانها ٢٣ ألف نسمة، وهي بلدة زراعية مشهورة في حوران. قام مركز توثيق الانتهاكات في سوريا وبالتعاون مع اللجنة الطبية في البلدة بتوثيق أكثر من أربعين حالة مرضية، حيث بدأ ظهور أول حالة في شهر تموز ٢٠١٢ كما أكد لنا الطبيب: نذير صالح عضو الكادر الطبي في البلدة، وقد استطعنا بالتعاون مع اللجنة في البلدة في الحصول على الأرقام والمعلومات التالية:

– ظهرت أول حالة في البلدة في الشهر السابع ٢٠١٢ ، حيث عزت اللجنة سبب ظهور حالات البلدة إلى التغير في الجو، وتغير الظروف المحيطة بالبلدة، حيث تراكمت القمامة بشكل كبير، نتيجة الأهمال المتعمد من جهة الحكومة السورية، وتزايدت الإصابات بشكل تدريجي حتى بلغت ذروتها في كانون الثاني ٢٠١٣ حيث شهدت البلدة حوالي عشرة حالات من الإصابة بالمرض:

تمّ توثيق ١٤ حالة إصابة وافدة إلى البلدة؛ منهمجنود منشقون كانوا يؤدون الخدمة الإلزامية في محافظاتأخرى –غير محافظاتهم الأصلية – وهي على التوالي: حلب وحماه وادلب، كما وتمّ توثيق ٨ حالات من نازحي البلدات والقرى المجاورة لبلدة تسيل وتسجيل ٢٠ حالة وجدت في البلدة نفسها؛ أي من السكان الأصليين.

لم يتم تسجيل أية إصابة بين الأطفال الذكور أو الإناث، إنّما اقتصرت الإصابات على «البالغين» من الذكور والإناث، حيث بلغ عدد المصابين من الذكور البالغين ٣٣ مصاباً، وتم تسجيل ٩ حالات بين الإناث البالغات، وتراوحت أعمار المصابين بين ٢٥ سنة و ٤٠ سنة:

لوحظ انتشار المرض في المناطق الفقيرة غالباً، وخاصة الأماكن القريبة من المناطق التي تكثر فيها «برك الماء – المياه الراكدة»، والمناطق ذات تواجد الأشجار، إضافة إلى الأماكن القريبة من مكبات النفايات. أثّر المرض بشكل سلبي على نفسية المرضى، حيث أكدّ أحد المرضى خشيته من انتشار المرض في كافة أنحاء جسمه، كما ذكر أنه بدأ يعاني من بعض العزلة الإجتماعية، ذلك أن المرض مُعدي وقابل للإنتشار بسرعة، وأكدّ أنّه أصبح يتلمس توجس الأهل والأقارب من التقرب منه وزيارته كما جرت العادة.

الإجراءات العلاجية:

يتم معاجة مرض«اللشمانيا» عن طريق حقن موضعي لمكان الإصابة، حيث أنّ الدواء عبارة عن أمبولات للحقن، ويسمى «glucantime» باللغلة الطبية، حيث تحتوي كل علبة من الدواء على خمس أمبولات، ولكن هنالك نقص شديد في كمية الدواء وصعوبات حقيقية في توفيره بالكميات المطلوبة، خاصة بعد نفاذ الكمية الموجودة والقليلة أصلاً، حيث أكدت اللجنة الطبية وجود حوالي عشرين حالة بحاجة ماسة إلى الدواء، كما أكدت اللجنة أنه في حال عدم توفير الدواء فأن احتمالية انتشار المرض في بقية أجزاء الجسم كبيرة جداً. لذلك أوصت اللجنة الطبية المصابين باتباع بعض الإجراءات الوقائية إلى حين توفّر الكمية المطلوبة للدواء، وقدمت بعض المعلومات المفيدة ، ذلك أن الطفيلي المسبب للمرض عادة يظل متموضعاً في مكان الإصابة، ومن هذه التوصيات وطرق الوقاية:

– الابتعاد عن الاشجار والبرك المائية في الأوقات النشطة للذبابة التي هي من غروب حتى طلوع الشمس.

– النوم بملابس تغطي الجسم قدر الامكان.

– التخلص من النفايات في أماكن بعيدة عن السكان.

للمزيد:

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/leishmaniasi

الشهداء من الأطفال منذ بداية الثورة

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
نيسان/أبريل ٢٠١٣

يستمر سقوط الشهداء من الاطفال مع استمرار قوات النظام باستخدام أعتى أنواع الأسلحة في حربها ضد السوريين وثورتهم منذ أكثر من عامين. مركز توثيق الانتهاكات في سوريا يقدم تقريره الأول حول الشهداء من الاطفال، معتمدين سن ما دون ١٨ سنة لتعريف الطفل كما ينص عليه القانون السوري، مع التنويه للملاحظات التالية:

١– لا تعتبر هذه الأرقام نهائية، وهي خاضعة للتدقيق الدوري والمستمر من قبل نشطاء المركز وفريق التوثيق الميداني.

٢– اختلاف الأرقام من تقرير لآخر حتى بالنسبة لمنطقة واحدة مرده إلى التدقيق المناطقي الذي يكشف مواضع النقص والأخطاء فضلا عن متابعة الشهداء مجهولي الهوية وتوثيقهم بالأسماء حيثما يتم التعرف إلى هوياتهم.

الشهداء الأطفال :

وثق مركز توثيق الانتهاكات في سورية منذ بداية الثوره السورية في آذار من عام ٢٠١١ وحتى بداية شهر نيسان من عام ٢٠١٣ (٥٨٧٤) حتى تاريخ كتابة التقرير شهيدا من الأطفال تحت سن ١٨ عام، استشهد منهم في شهر آذار الأخير ٤٥٥ شهيدا. من الحصيلة المذكورة حتى شهر نيسان (٥٤٥٨) شهيدا طفلا تم توثيقهم بالاسم و (٤١٦) شهيدا مجهول الهوية. وقد بلغ متوسط عدد الشهداء من الاطفال شهريا ٢٤١ شهيدا، وبلغ ذروته في شهر آب من عام ٢٠١٢ حيث وصل إلى ٥٨٣ شهيدا طفلا. في حين بلغت نسبة من قضوا من الأطفال في القصف المدفعي ٤٨٪ فيما بلغت نسبة الأطفال نتيجة لإطلاق النار وقناصة النظام ٢٢٪ وبالإعدام الميداني ٦٪ مع العلم انه تم تسجيل ٦٩ شهيدا من الأطفال نتيجة إطلاق صواريخ السكود معظمهم في مدينة حلب والرقة. كذلك فقد سجلت ٤٢ حالة لاستشهاد أطفال ذكور تحت التعذيب وحالة وحيدة لطفلة استشهدت تحت التعذيب.

× بلغ عدد الشهداء من المدنيين ٥٨٠٢ شهيدا ومن غير المدنيين (الجيش الحر) ٧٢ شهيدا تراوحت أعمار معظمهم ما بين ١٦–١٧ عام. بلغ عدد الشهداء من الذكور الأطفال ٤٠٨١ شهيدا ومن الإناث الأطفال ١٧٩٣ شهيدا.

توزع الشهداء مجهولين الهوية من الاطفال حسب المحافظات:

وبلغت نسبة الأطفال بين عمري ١٣–١٧ ، ٦٠٪ من الشهداء الأطفال.

للاطلاع على قائمة الشهداء الأطفال الذكور

http://goo.gl/LEI8c

قائمة الشهيدات من الأطفال الإناث

http://goo.gl/XmUP7

للإطلاع على التقرير كاملاً:

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/children

الضربة الإسرائيلية وما بعدها

محمد سليم

وماذا بعد الضربة الإسرائيلية لدمشق؟

بالطبع فإن السؤال هنا لا يتصل باحتمالات الرد السوري، فالنظام لن يرد، لا اليوم ولا غداً ولا بعد غد، وما الكلام عن «بنك للأهداف الإسرائيلية» و«التحضير لرد موجع إذا ما فكرت إسرائيل بتكرار الضربة» و«الاحتفاظ بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين».. إلا من لوازم الخطاب المانع الذي ترددة أبواق الدعاية الرسمية منذ نصف قرن.

السؤال، إذاً، يتصل بجهة أخرى، هي الجهة الفاعلة هنا: إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية. فما الذي ستفعله إسرائيل بعد ضربتها الموجعة هذه؟ وكيف ستستثمر الولايات المتحدة هذه الضربة؟..

ولكن، قبل ذلك، ما هو الهدف المتوخى من هجوم الخامس من أيار؟ وما علاقة واشنطن به؟

لإن إسرائيل لم تقدم تبريرات معلنة ولا تبنت رواية رسمية، فإن الأجوبة، القائمة على التحليل، تتعدد وتتباين. هناك من يقول أن الضربة استهدفت شحنة من الصواريخ الإيرانية كانت في طريقها إلى حزب الله في لبنان، مستنداً في ذلك إلى تصريحات صادرة عن مسؤولي مخابرات غربيين، وإلى تسريبات إسرائيلية أبرزها ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية من أن «الحكومة الإسرائيلية أرسلت في اليوم التالي للغارة رسالة إلى النظام السوري تطمئنه فيها بأن الهدف لم يكن إضعافه والحد من قدراته وإنما ضرب أسلحة متجهة إلى حزب الله»..

تبدو هذه الرواية معقولة من حيث المبدأ، إذ يبقى الهاجس ذو الأولوية بالنسبة لإسرائيل هو الذراع الإيراني في لبنان، وكانت الحكومة الاسرائيلية قد حذرت أكثر من مرة بأن انتقال أسلحة نوعية من سوريا إلى أيدي الحزب هو خط أحمر بالنسبة لها.

ولكن لماذا يشحن النظام إلى حزب الله صواريخ هو بأمس الحاجة إليها؟ وهل من المعقول أنه يكدس هذه الصواريخ في قاسيون تمهيداً لإرسالها إلى لبنان، بدلاً من ضربها على مخيم اليرموك والسبينة والقدم..؟ وما حاجة الحزب إلى هذه الأسلحة على جبهته الهادئة مع إسرائيل ما دام هو يخوض حرباً على جبهة القصير؟ أليس غريباً أن يتم نقل العتاد بعيداً عن الأرض التي تدور عليها المعركة المصيرية للنظام وحليفه اللبناني؟ هل يسعى النظام إلى تخبئة هذه الصواريخ في أيد أمينة خوفاً من وقوعها في أيد غير مرغوبة؟ ولكن هل يخبئها إلى ما بعد سقوطه حيث لن يعود لها أي حاجة؟

هذه الأسئلة تجرح مصداقية الرواية السابقة، وتفسح في المكان لرواية أخرى منافسة.

يقول مراقبون إن الضربة الإسرائيلية جاءت بتكليف أمريكي، أو على الأقل بتنسيق بين الطرفين، والهدف هو الضغط على النظام السوري من أجل تغيير حساباته، وكذلك الضغط على حلفاء النظام ولاسيما الروس. ويرى أصحاب هذه الرواية أن التوقيت يؤكد صوابية تحليلهم، إذ جاءت الضربة قبيل ساعات من توجه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى الصين، وقبل بضعة أيام من توجه وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، إلى موسكو حيث خاض جولة جديدة من المفاوضات حول الملف السوري، وإذا كان كيري قد بدا في المؤتمر الصحفي الذي جمعه إلى نظيره لافروف، وكأنه بات أقرب إلى الرؤية الروسية، إلا أن التسريبات تؤكد عكس ذلك: لقد صار الروس أكثر مرونة في الاستجابة إلى الضغوط الأمريكية، وهم اليوم يأخذون الفرصة الأخيرة على محمل الجد ويعدون ببذل مزيد من الجهود لإقناع النظام السوري بتقديم تنازلات. ليست هذه المرونة نتيجة مباشرة للضربة الإسرائيلية، ولكن هذه الضربة كانت، بلا شك، أحد العناصر التي أخذها الروس بعين الاعتبار.. لقد كانت الرسالة واضحة: إن إسرائيل، القوة الإقليمية الأكبر، تكاد تدخل بنفسها على خط الأزمة السورية، ما يفضي إلى قلب كامل للموازين، وبالتالي فلابد من الإسراع بالعثور على مخرج يحفظ ماء وجه الروس وشيئاً من مصالحهم.

تضييق على الدور القطري

ياسر عطا الله

نقلت صحيفة (العرب) اللندنية عن مصدر مقرب من المعارضة السورية أن «القطريين قالوا للأمين العام للائتلاف الوطني، مصطفى صباغ، إن عليهم ضغوطاً ضخمة من الولايات المتحدة وحلفائها وإنهم رفعوا أيديهم عن الملف السوري».

وأشار المصدر إلى أن جورج صبرا قام بزيارة إلى السعودية على رأس وفد من الائتلاف، وقد أبلغه السعوديون أن «لديهم مخططاً وترتيباً لسيناريو مستقبلي يقوم على حل الأزمة عن طريق التفاوض بالتزامن مع المواجهة الميدانية».

وحسب الصحيفة اللندنية ومصدرها، فإن السعوديين «قالوا إنهم يفتحون هذا الباب مع المعارضة من أجل غاية واحدة، وهي وقف الحرب الدموية في البلاد عن طريق التفاوض ومن بوابة مبادرة المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي، وهو موقف يلقى دعماً أميركياً كاملاً وتفهماً روسياً». وأكد السعوديون على أن «الرياض لا تقبل بأي دور للمجموعات التي ترتبط بالقاعدة أو المقربة منها (خاصة جبهة النصرة) في مرحلة التفاوض أو في المرحلة الانتقالية، لأنها مجموعات عنيفة ولا تقدر على العيش إلا في ظروف التوتر والمواجهات».

لا تأكيد رسمياً لهذا الخبر، وهو، إلى الآن، يفتقد إلى ما يسند مصداقيته على أرض الواقع، ولكنه، مع ذلك، يأتي في سياق منطقي، ما يجعله قابلاً للتصديق.

ثمة إشارات كثيرة على أن الأمريكيين بدؤوا بمراجعة تفاهمهم مع الإسلاميين، ولاسيما بعد تجربة الإخوان في حكم مصر، كما أنهم توصلوا إلى نتيجة مفادها أن إخوان سوريا، وإن كانوا الأكثر تنظيماً من بين فصائل المعارضة، إلا أنهم لا يملكون القوة الكافية على الأرض، وهم لا يملكون شعبية إخوانهم في تونس ومصر والمغرب، وبالتالي فهم غير قادرين لوحدهم على إدارة المرحلة اللاحقة لرحيل النظام. بالإضافة إلى ذلك فإن واشنطن تحاول استرضاء موسكو في الملف السوري، ولذلك فهي تتجه إلى تحجيم الدور الإخواني في الثورة السورية، لما يثيره هذا الدور من حساسية لدى الروس.

وفضلاً عن كون قطر هي الراعي الأكبر للحركات الإسلامية (الإخوانية) في العالم العربي، فإن دبلوماسيتها النشيطة والطموحة قد أثارت استياء موسكو، ويقال أن حساسية شخصية قد نشأت بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ورئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم، حتى أن الرجلين قد تبادلا الكلام القاسي في أكثر من مناسبة..

ربما يفضي كل هذا إلى تجميد الدور القطري في الملف السوري، أو على الأقل تضييق هامشه، وبالطبع فإن السعودية تبرز كبديل مناسب، فرغم أن المملكة محكومة بالنهج الوهابي المتشدد، إلا أنها برهنت على ميل إلى التعاطي مع التيارات الليبرالية والمدنية، بدءاً من فريق ١٤ آذار اللبناني وصولاً إلى التيارات المدنية المصرية المعادية للإخوان، كما أن دبلوماسيتها معروفة بالهدوء والثقل والتروي، والأهم بالنسبة لموسكو أن السعودية تشاطرها عدم الرغبة في بروز الإخوان في سوريا وغيرها من دول الربيع العربي.

وكيف ينعكس هذا على الثورة السورية؟

لن يكون هناك تغيير دراماتيكي، فالأوراق الحقيقية هي في أيدي الأمريكان والروس، ولن يستطيع (الراعي العربي)، أن ينشئ معادلة خاصة به، ولكن الأثر سينعكس على جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من القوى الإسلامية التي قد تخسر شيئاً من الدعم المادي والمعنوي، فهل تستفيد القوى المدنية من هذا التغيير؟

اتفاق كيري ـ لافروف.. استعارة مشهد من العام الماضي

هشام القاسم

وحدهم الأمريكيون والروس من يستطيع فعل هذا: إعادة الزمن إلى الوراء أحد عشر شهراً! اجتمع وزيرا خارجية البلدين، كيري ولافروف، منذ أيام ليكررا حرفياً مشهداً سبق لنا رؤيته في حزيران من العام الماضي (٢٠١٢). وقد خرج الرجلان ليعلنا على الملأ أن بلديهما توصلا إلى خطة عمل إزاء الملف السوري، وأنهما ذللا الكثير من العقبات وتجاوزا الكثير من النقاط الخلافية، وبالتالي فإن وجهتي النظر صارتا شبه متطابقتين..

وما إن غادر كيري موسكو حتى غدا رجلاً آخر مختلفاً عن ذلك المبتسم الذي كان يداعب وزير الخارجية الروسي، ويستغل أي مناسبة لحضنه. فالولايات المتحدة، حسب (كيري واشنطن)، لم تغير رأيها إطلاقاً، وهي لا تزال ترى أن الأسد لا يمكنه أن يكون جزءاً من الحل، وبالتالي فلا بد أن يتنحى.. وهو كلام مختلف تماماً عما كان قد قاله (كيري موسكو) الذي أكد أن مصير الأسد يقرره السوريون وحدهم..

وكذلك وما إن خلا الجو للافروف حتى هاتف أصدقاءه في دمشق، مطمئناً إياهم أن الأمور تسير لصالحهم، وأن الأمريكيين صاروا أقرب من أي وقت مضى إلى وجهة نظرهم..

هكذا نقف مجدداً أمام روايتين للحدث نفسه، تفسيرين مختلفين لاتفاق واحد، ما يشكل تكراراً مأساوياً لما حدث في مؤتمر جنيف منذ نحو عام ـ (حسب عبارة ماركس الشهيرة ربما علينا توقع تكرار ثان هزلي هذه المرة) ـ إذ أعلن المجتمعون يومئذ أنهم توصلوا إلى الاتفاق على خارطة طريق بشأن الأزمة السورية، ولكن وما إن انفض المؤتمر حتى ظهرت روايتان مختلفتان، تقول الأولى (واشنطن وحلفاؤها) إن الاتفاق ألمح إلى تنحي الأسد، فيما تقول الثانية (موسكو وبكين) إن الاتفاق لم يأت على ذكر التنحي، ما يعني أن الأسد باق وهو جزء من الحل..!

بغض النظر عن ذكرى جنيف المشؤومة، فما هي تفاصيل الاتفاق الذي قال وزيرا الخارجية أنهما توصلا إليه في موسكو؟

كالعادة، فإن ما وضعه الوزيران فوق طاولة الصحفيين كان أقل بكثير مما جرى تحت طاولة مفاوضاتهما، لذلك ليس بوسعنا إلا الاعتماد على ما قالاه في مؤتمرهما الصحفي المشترك، وعلى بعض التسريبات الصحفية.

لقد اتفق كيري ولافروف على عقد مؤتمر دولي حول سوريا في نهاية الشهر الحالي، يشارك فيه ممثلون عن الحكومة والمعارضة السوريتين. وأكد الوزيران أن «روسيا وأمريكا تدعمان خارطة طريق جنيف ويريان أن الحوار السياسي هو الحل الوحيد لسوريا».

وقال كيري: «أكد بلدانا التمسك بوحدة أراضي سوريا في سياق تنفيذ بنود بيان جنيف بالكامل.. ونحن نتعهد باستغلال كافة الامكانيات المتوفرة لدى روسيا والولايات المتحدة من أجل إجلاس الحكومة والمعارضة إلى طاولة المفاوضات، وسنعمل بشراكة مع الدول الاجنبية المعنية الاخرى بهذا الشأن، والتي يجب أن تظهر تمسكها بمساعدة السوريين في ايجاد حل سياسي في اطار اتفاقات جنيف بأسرع ما يمكن».

وقال لافروف إن «المهمة في هذه المرحلة تتمثل في إقناع الحكومة وكافة فصائل المعارضة بالجلوس الى طاولة المفاوضات»، موضحاً أن «المؤتمر سيكون تكملة للاجتماع الدولي الذي عقد في جنيف العام الماضي وأسفر عن وضع خارطة طريق للسلام في سوريا».

إذاً فالطرفان يؤكدان على أن المؤتمر المزمع عقده نهاية الشهر الحالي هو تتمة لمؤتمر جنيف، فلنتذكر ما توصل إليه ذلك المؤتمر الذي انعقد في حزيران من العام الفائت: انعقد مؤتمر جنيف بمشاركة دول (مجموعة العمل الدولية حول سوريا) والتي تألفت من الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى العراق والكويت وتركيا والأمين العام للجامعة العربية، والأمين العام للأمم المتحدة، ووزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي.

وفي البيان الختامي التزم المؤتمرون «بسيادة واستقلال ووحدة أراضي سوريا»، و«بالعمل العاجل والمكثف لإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان»، كما أكدوا على ضرورة «تشكيل جسم حكومي انتقالي يمكنه أن يخلق جواً حيادياً يمكن فيه للعملية الانتقالية أن تجري، وهذا يعني أن الحكومة الانتقالية ستتمتع بكامل سلطتها التنفيذية، ويمكن أن تتضمن أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومجموعات أخرى، وينبغي أن تشكّل على أساس من التوافق المتبادل». وقال البيان إن «الشعب السوري هو الذي سيحدد مستقبل بلاده، وعلى كل المجموعات وشرائح المجتمع في سوريا أن تتمكن من المشاركة في عملية حوار وطني.. وعلى هذا الأساس يمكن أن تجري مراجعة للنظام الدستوري والنظام القانوني.. ينبغي بعدها أن تطرح نتيجة المسوّدة الدستورية للمصادقة الشعبية، وعند تشكيل النظام الدستوري الجديد، من الضروري التجهيز لانتخابات حرّة تتضمن أحزاب متعددة».

النقطة الجوهرية، إذاً، كانت تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات كاملة، وهو ما فسره الأمريكيون والأوربيون بأنه يفضي بالضرورة إلى تنحي الأسد، إذ صرح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يومها: «النص يقول على وجه الخصوص إنه ستكون هناك حكومة انتقالية لها كل الصلاحيات، يعني أنها لن تضم بشار الأسد.. لأنها ستضم أشخاصا يجري الاتفاق عليهم بشكل متبادل.. لن توافق المعارضة أبداً عليه.. لذلك فإنه يشير ضمنياً إلى ضرورة رحيل الأسد، وأن أمره منته». أما وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فقد أصر على أن «البيان الختامي للمؤتمر لا يشترط تخلي الرئيس بشار الأسد عن السلطة»..

ومنذ ذلك التاريخ والخلاف قائم، الشيء الذي حوّل بيان جنيف إلى حبر على ورق، وشل مهمة عنان ودفعه إلى الاستقالة. فهل توصل الطرفان اليوم إلى حل للنقطة الخلافية العالقة (مصير الأسد)؟ واقع الحال يجيب بـ (لا)، إذ لا يزال كل من الطرفين متمسك بقرائته، فما معنى العودة إلى وثيقة جنيف؟

تقول تسريبات إن واشنطن وموسكو متفقتان على حل وسط لهذه النقطة، وذلك بأن يبقى الأسد وفق ما تريد موسكو، وفي الوقت نفسه لا يبقى وفق ما تريده واشنطن، وحل هذه الأحجية هو في إبقاء الأسد رمزياً واسمياً دون أية صلاحيات، فيما ستذهب كامل الصلاحيات إلى الحكومة الانتقالية.

لا يحمل هذا السيناريو (نسخة من الحل اليمني) أي جديد، وقد سبق أن أخفقت كل التكهنات التي رجحت تجسيده، وعلى الأرجح فإن التكهنات الجديدة ستلقى المصير نفسه، فهذا الحل المزعوم سوف يصطدم برفض جذري وحاسم من قبل أطياف المعارضة السورية، فضلاً عن كونه يفتقد إلى الواقعية في سياق التنفيذ، فمن سيضمن للحكومة الانتقالية ممارسة صلاحياتها؟ بل من سيضمن لها سلامتها في ظل وجود أركان النظام الأمني العسكري (ينص بيان جنيف على الإبقاء على المؤسستين العسكرية والأمنية)؟

ثمة قراءة أخرى تقول إن المؤتمر، الذي ينعقد آخر الشهر الحالي، سوف تكون مهمته الوحيدة إطلاق مفاوضات تستمر أشهراً طويلة، فالمطلوب أمريكياً وروسياً ملء الفراغ بمبادرة جديدة، ريثما يحين موعد سيناريو الـ (٢٠١٤)، حيث سيحل حزيران فيتكثف الضغط على الرئيس السوري لمنعه من الترشح لولاية جديدة، وهذا ما سيرضي الشريكين اللدودين: يبقى الأسد حتى نهاية ولايته (رغبة موسكو)، ثم يرحل أخيراً (رغبة واشنطن).. وهنا أيضاً فإن (حزيران ٢٠١٤) لن يكتب نهاية المحنة السورية، بل البداية الفعلية لنهايتها..

بغض النظر عن صحة أي من القراءتين، فإن اتفاق كيري ـ لافروف لم يحمل أي إشارات تبعث على التفاؤل، وبانتظار الأيام القادمة لعلها تحمل إلينا إشارات مختلفة.

حرية – العدد (٣٦) ٢٠١٣/٥/١٣

الثقافة تقاوم

من معرض فني إلى كتاب يوثّق لخطاب الثقافة السورية زمن الثورة

سارة مراد

بدعم من صندوق «الأمير كلاوس» أقام مجموعة من الشباب المهتم بالشأن السوري معرضاً في كل من مدينة «امستردام» في خريف ٢٠١٢ وربيع ٢٠١٣ في «كوبنهاغن»، لفعاليات ثقافية نهضت وعاشت ودفع البعض حياتهم ثمناً لاستمرارها في سوريا زمن الثورة، لاحقاً حول هذه الفعاليات أنجِزَت مقالات ضمّها كتاب بعنوان «الثقافة تقاوِم.. استمرار تقاليد السخرية السوداء، الفن والصراع من أجل الحرية في سوريا».

في الكتاب نقرأ عن المظاهر التي لطالما تعاطى الإعلام العربي كما الغربي بثانوية معها، وكأنها مجرّد تفصيل عابر، في حين أنّها جوهر الثورة السورية. الجوهر الذي تمظهر في أكثر من شكل وصورة. فكما نقرأ في أول صفحات الكتاب: (في سوريا فقط.. الصورة بألف طلقة)، وهو الفصل الذي يبحث في «سينما الموبايل»، يذكر كاتبه:

(يتعدّى الموبايل هنا كونه وسيلة تصوير تقنية، ليغدو عضواً مُضافاً لجسد حامله، يجري فيه دمه وعواطفه، وتنعكس عبره كل ظروف التهديد والقتل المحيط به). عن الصورة الأخرى التي ترسمها أصابع تعرّضت للكسر كشكل عقابي لجرأة صاحبها على تطاول رموز السلطة الحاكمة بالرسم الكاريكتير يتحدّث بسام طالب عن ذاكرته مع علي فرزات، الذاكرة المملوءة بالحضور الأمني فكرياً ووجودياً. كذلك يقف المعرض والكتاب مع واحدة من أهم تجارب الثورة السورية في الشق الفني، ألاّ وهي صفحة «الفن والحرية» التي دعمها الفنان السوري يوسف عبد لكي وتحوّلت إلى غاليري على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك ويضم لوحات توثّق بطريقتها لتاريخ الثورة السورية، شهداءها، أبرز مجازرها، رموزها، وباستعراض طويل نقرأ تشكيلياً كيف تحوّلت الثورة السورية من السلميّة مع غياث مطر وأطفال الحولة والقاشوش إلى العسكرة والعنف المضاد.

يكتب آرام طحان عن البوستر السياسي السوري، ويتحدّث عن تجربة «الشعب السوري عارف طريقه» التي أطلقها ناشطون سوريون ويعملون في الداخل السوري بشكل سري مستخدمين أسماءً مستعارة كما يوّضح الكاتب، ولهم زملاء في الخارج وعددهم جميعاً ١٥ ناشطاً وناشطة. وصل عدد أعمالهم منذ بداية الثورة إلى أكثر من ١٤٨ بوستر.

في حين توقفت لين زياد مع «كرنفالات الثورة» وتقول: (بينما توسّعت الاحتجاجات وتعمّقت على امتداد البلاد ظهرت العديد من أشكال التعبير الفني، رفع المحتجون فيها رسوماً كاريكاتورية وأدّوا مقاطع أوبرالية، باتت المظاهرات احتفالات ضخمة لها نكهة الاستعراضات).

من حمص، مع صوت الساروت، تعود الكاتبة بقرائها السوريين بالذاكرة إلى البدايات، وتفتح لقرائها الغربيين صوراً تعبر خطفاً في زوايا المقالات العسكرية، الباحثة في الحرب الطائفية والأهلية وخطر الأسلحة الكيميائية في سوريا. تقول الكاتبة: (غنّى المتظاهرون السوريون للحريّة وتمايلوا على أنغام الهتاف وظهرت فيديوهات لجموع هاتفة متمايلة من أقصى الجنوب في درعا إلى أقصى الشمال في إدلب. لم تنحصر مهام الاحتفالات الغنائية هذه في الإذهال البصري، وإنّما عمت أيضاً على إيصال رسائل سياسية هامة سعت لتقويض روايات السلطة السورية ومشروعية خطابها). روايات السلطة بوجود مسلحين، أمراء الإمارات الإسلامية، أشباح التقسيم الجغرافي والحرب الطائفية التي وزّعها إعلامه وأكّدتها مقولات رموزه منذ خطاب بثينة شعبان نائبة الرئيس السوري للشؤون الإعلامية بتاريخ ٢٠١١/٠٣/٢٦ حين قالت: (إنّ ما تأكدنا منه حتى الآن بعد أن اتضحت بعض الصور أنّ هناك مشروع فتنة طائفية في سوريا)، كل هذا وأكثر نجد في الكتاب مجموعة نصوص تشكّل بمجملها خطاباً أدبياً مقاوماً، مقطع من وراية منهل السرّاج المعنونة «عصي الدمع» عن التعذيب الذي ربما تناسته الأجيال الجديدة في أوروبا، تلك الصور التي يعرفها السوريون في يومياتهم وتعود جذورها إلى محاكم التفتيش والتعذيب في القرون الوسطى. أمّا روزا ياسين حسن فتكتب عن الشبيحة هذه الظاهرة التي خصّها الكثيرون بالدراسة والتحليل ولا تزال تحمّل الكثير من البحث والنقد، تقول الكاتبة ابنة الساحل السوري عن بدايات نشوء حركة «الشبيحة»- إن صحّ إطلاق مصطلح «حركة» هنا- : (في أوائل التسعينيات مثلاً حدثت حرب في شارع ٨ آذار، وهو من أكبر شوارع المدينة، لأنّ شبيحة «بيت مخلوف» وشبيحة «بيت ديب» اختلفوا وراحوا يطلقون النار على بعضهم. قُتِلَ رجل وامرأة كان القدر الظالم قد جعلهم يمرّون هناك في ذلك الوقت، ومرّت الحادثة كأنّها لم تمر!!). يعرض الكتاب كذلك للمسرح الجديد بعد الثورة، لتجارب شباب سوري استفاد من زخم مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة «الفيسبوك» لعرض أفكاره، نقد مُعاشه العسكري والسياسي، وقدموا عروضاً للأسف لم تزل غريبةً، قصيّةً عن مشاهديها السوريين في الداخل المدمرة مناطق عديدة منه. هذا الدمار الذي يبتلع كثقب أسود متنقل الحضور تلك الكائنات غير الميزّة سوى بهويتها السورية وإنسانيتها للكثيرين من حول العالم، مُحيلةً إياهم أرقاً تضاف إلى كتاب المجازر الإنسانية، من رواندا إلى الشيشان، ومن كوسوفو إلى سراييفو، وحتى كمبوديا والتشيلي والأرجنتين وليس انتهاءً بحرب التطهير العرقي في جنوب أفريقيا، حول «عداد الموّت» كتبت الناشطة الحقوقية رزان زيتونة التي لا تزال تعمل في الداخل السوري، في تخفٍ مستمر منذ قرابة العامين. تكتب عن الوجه المقابل للموت، حيث يوثّق الحقوقي لفعل الموت ذاته. تكتب عن العنف وعن القدسية، عن الهامشيّة وعن قوّة الزمن، عن مفردات نعيشها كسوريين دون أن نملك حتى القوّة الكافية للتفكير بها. تقول:

(تفاصيل الموت لا تنتهي، الآلاف منها في آلاف المقاطع المصوّرة. خبراء توثيق الموت من أمثالنا لا يبكون، يكتفون بالمشاهدة بأفواه فاغرة وجبين مُقطّب، وفي لحظات معينة، يسمعون صوتاً يعوي داخلهم، ولا يكفون عن التساؤل، إن كانوا، هم من يوثقون الموت عبر شاشات أجهزتهم، أو أولئك من يوثقونه بأصابعهم وعيونهم، سيعودون يوماً ما كائنات «طبيعية»، أم أنّ الموت ضمّهم إلى برزخه حتى النهاية).

حرّر الكتاب مالو هالاسا، بالتعاون مع لين زياد وآرام طحان، قام بالترجمة ما بين العربية والإنكليزية غياث الجندي، مارينا خطيبي، ليلى شركسي، ماكس وايس. في تقديم المطبوعة يكتب المُحرّر: (المقاومة اللاعُنفية، وقوّة الثقافة، هي المواضيع الأساسية لهذا الكتالوغ الصادر باللغتين العربية والإنكليزية. كل ذلك يجعلنا نتساءل كيف يمكن للمرء إذاً أن ينحي الديكتاتورية، والقتل العشوائي، والقناصين، وكذلك اكتئاب المنفى العميق؟؟ لا بُدّ لنا من استعارة إجابة «جميل»، مخرج سلسة الشبيح الأكبر، والذي دائماً يُخفي وجهه الحقيقي وراء اللثام، حيث يقول: كل الأشياء المُخيفة يمكن التعامل معها عبر الضحك، الجمال، والإرادة الإنسانية).

عداد الانتصارات ... عداد الكذب

فداء يونس

أطلق الكاتب الراحل ممدوح عدوان في بداية ثمانينات القرن المنصرم عبارته الشهيرة «إعلام النظام يكذب حتى في درجات الحرارة»، ومضت الأيام وذلك الإعلام يمعن كذباً كلما إزدادت أزماته وعوراته التي يسعى لأن يداريها، وبشكل خاص في ظل الثورة التي انطلقت منذ عامين ونيف تطالب بالحرية والكرامة.

بدأت الكذبة الكبرى في بداية أحداث درعا حين وصف الحراك بأنه جزء من مخطط سسلفي، وأن العصابات الإرهابية تقف وراء ما يحدث في بعض الأماكن، واستمر الكذب في افتعال التفجيرات وقتل المدنيين وضرب الأحياء السكنية ونسبة ذلك كله إلى تلك المجموعات الإرهابية التي انتشرت كالنار في الهشيم، وغطت مساحة سوريا كاملة.

ولم يتفوق على إعلام النظام في كذبه إلا شبيحة الإعلام اللبناني من موالي النظام، فهم أكثر حنكة في تغليف وتسويق ما يكبون بشأنه، تتسابق القنوات اللبنانية كالمنار والجديد وNBN وقناة ميشيل عون في الترويج لانتصارات جيش الأسد على العصابات الإرهابية، وانه على وشك تحقيق الانتصار النهائي، لكن النائب اللبناني السابق ناصر قنديل فاق الجميع في كذبه حين قال بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢ أن النظام سينتصر خلال شهرين، و وضع على قناته «توب نيوز» عداداً بدأ من ذلك التاريخ، وانتهى بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢ موعد تحقيق الانتصار المزعوم، إلا أن قوات الأسد المدعومة من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني وميلشيات شيعية إخرى من العراق، عجزت عن تحقيق الانتصار. بل عجز نظام الأسد عن احتلال داريا بعد ستة أشهر من المعارك خسر فيها أعدادا متزايدة من قوات النخبة كما يسميها ذلك الإعلام.

وتحول عداد الانتصارات مع ناصر قنديل إلى عداد للكذب لا يعرف كيف وكيف يتوقف!

كاريكاتير العدد

رسالة مشتركة من السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو، بمناسبة اليوم الدولي لحرية الصحافة

الجمعة ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تُعد حرية التعبير التي كُرّست في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عنصرا أساسيا في تمكين الأفراد وفي بناء المجتمعات الحرة والديمقراطية. وتشكل حرية التعبير حقا أساسيا في حد ذاتها كما تكفل توافر الظروف المؤاتية لحماية سائر حقوق الإنسان وتعزيزها. ولكن ممارسة الحق في حرية التعبير لا تحدث تلقائيا، بل تستلزم بيئة آمنة للحوار تتيح لجميع الأشخاص أن يتحدثوا بحرية وانفتاح، بلا خوف من الانتقام.

ويشكل هذا اليوم، الذي يصادف الذكرى السنوية العشرين لإعلان اليوم العالمي لحرية الصحافة، وفرصة لتجديد التزامنا في ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها العالم حاليا.

وتواجه حرية التعبير مخاطر جديدة يوما بعد يوم. وكثيرا ما يتعرض الصحافيون لأعمال العنف بسبب إسهامهم في ضمان الشفافية والمساءلة في الشؤون العامة. وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة مقتل ما يزيد على ٦٠٠ صحافي لقي كثيرون منهم حتفهم في مناطق خالية من النزاع. ولم تزل ظاهرة الإفلات من العقاب منتشرة على نطاق واسع. فمرتكبو جرائم القتل التي تستهدف الصحافيين لا يحاكمون في تسعة من أصل كل عشر حالات. ويعاني عدد كبير من الإعلاميين من ممارسات التخويف والتهديد وأعمال العنف كما يتعرض كثيرون منهم للاحتجاز التعسفي والتعذيب، ويحرمون في غالب الأحيان من إمكانية الحصول على المساعدة القانونية اللازمة.

ولذلك علينا أن نتصدى بعزم لهذا النوع من انعدام الأمن والظلم. وقد اختير موضوع "التحدث بأمان: ضمان حرية التعبير في جميع وسائل الإعلام" ليكون محور اليوم العالمي لحرية الصحافة في هذا العام من أجل تعبئة المجتمع الدولي لحماية سلامة جميع الصحافيين في جميع البلدان ولكسر الحلقة المفرغة التي تجسدها ظاهرة الإفلاتمن العقاب.

ويشكل هذان الهدفان ركيزة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحافيين ومسألة الإفلات من العقاب. فمنظومة الأمم المتحدة ملتزمة التزاما قويات بتنسيق الأنشطة وإذكاء الوعي ومساندة البلدان في تعزيز المبادئ الدولية وفي وضع تشريعات تكفل حماية التعبير وحرية تداول المعلومات.

ومن الضروري أن تشمل التدابير المتخذة وسائل الإعلام التقليدية والبئة الرقمية التي بات يلجأ إليها عدد متزايد من الأشخاص لإنتاج الأخبار أو الاطلاع عليها. وتتعرض سلامة المدونين، والصحافيين المواطنين، والمنتجين في مجال وسائل الإعلام الاجتماعية، ومصادرهم، لتهديدات متنامية. فإلى جانب المخاطر التي تهدد سلامتهم البدنية، يُستهدف هؤلاء الأشخاص بأعمال عنف نفسي وعاطفي من خلال الهجمات السيبرنية، والانتهاكات التي تمس بسرية البيانات، وممارسات التخويف، وأعمال المراقبة غير المشروعة، وخرق الخصوصية.

ولا تؤدي هذه الاعتداءات إلى انتهاك حرية التعبير وتعريض سلامة صحفيي الإنترنت ومصادرهم للخطر فحسب، بل تؤدي إلى حرمان جميع الناس من إمكانية الانتفاع بشكبة إنترنت حرة ومفتوحة.

وفي هذا اليوم العالمي لحرية الصحافة، ندعو جميع الحكومات والمجتمعات والأفراد إلى بذل قصارى جهدهم لحماية سلامة جميع الصحافيين، سواء أكانوا يعملون في وسائل الإعلام التقليدية أم على الإنترنت. ولكل فرد الحق في إسماع صوته، وينبغي أن يكون الجميع قادرين على التعبير عن آرائهم بحرية وأمان.